مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 10عدد: 02السنة 2018 رقم العدد التسلسلي 16

أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب

October 1988 events and Civil Society in Algeria: research in Sociology of Youth and Anthropology of Anger

د. فريد مرحوم، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان
Marhoum76@gmail.com

تاريخ الإرسال 2018/04/08– تاريخ القبول 10/07/ 2018– تاريخ النشر2018/11/29

مُلخص البحث

تسهم الإنتفاضة عموما في تحقيق الإستمرارية أكثر من إحداثها القطيعة، ويمكن أن تضمن تجديد العلاقات بين الدولة والمجتمع. لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 سبباً في إحداث تغيرات عميقة، فهي "**حدث**" بارز من حيث الدلالات والمعاني، وذات وقع كبير في تحريك قضايا ظلت معلقة منذ الحقبة الاستعمارية. الشيء الأكيد، هو أن تمرد الشباب قد أسهم في كسر جمود النظام السياسي، ومهد لميلاد "المجتمع المدني". موضوعنا هو: كيفية قراءة تفاعلات تلك الأحداث من أجل فهم التغير في المجتمع الجزائري: هل يضطلع المجتمع فعلا بتسيير شؤونه، أم أن الأمر هو مجرد إعادة إنتاج للتاريخ الماضي؟

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الإنتفاضة، أكتوبر 1988، الشباب، الدولة، الجزائر، الغضب الشعبي.

Abstract: The "Riots" generally contributes to continuity rather than rupture, and can guarantee the renewal of relations between the state and society. The events of October 88 caused profound changes. It was a landmark event in terms of significations and meanings and had a significant impact on moving issues that had been suspended since the colonial era. What is certain is that the youth rebellion has contributed to breaking the deadlock of the political system and paved the way for the birth of "civil society". Our subject is about: how to read the reactions of these events in order to understand the change in

Algerian society: is the society really doing its own affairs, or is it just a reproduction of past history?
Key words: Civil society, "Riots", October 88, Youth, State, Algeria.

مقدمة:

الخامس من أكتوبر العام 1988، تاريخ بارز عرفت فيه الجزائر بداية انتفاضة شعبية غير مسبوقة. الدولة كما المجتمع كانا عاجزين عن إحتواء العنف والعنف المضاد. البعض إعتبر الإنتفاضة حدثاً طارئاً والبعض الآخر وصفها بالظاهرة الإجتماعية. هناك من فسرها تاريخياً بما كان قبلها، وهناك من قرأ دلالاتها بما ترتب عنها.

من جانبنا نحاول أن نركز على تفاعلاتها وأثرها في صيرورة التغير الإجتماعي، إنطلاقاً من كونها عبرت –بشكل ما– عن الوعي بدرجة الإختلال الحاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ففي رأينا: الإنتفاضة الشعبية هذه كشفت عن هشاشة النظام السياسي القائم آنذاك، أكثر من ذلك فقد طرحت مسائل جديدة: الشباب، مستقبله وتطلعاته؛ المرأة وحقوقها؛ المجتمع المدني، مكانته وفاعليته في التغير؛ الثقافة والهوية وتجلياتهما. بإختصار إنتقلنا من "الإعجاب بالدولة إلى إكتشاف الممارسة الإجتماعية"[1].

إن الحفر في التاريخ، يكشف عن مادة علمية ثرية للبحث والمساءلة، تطرح إشكاليات مثيرة تتجدد بتجدد الأحداث وتواترها، قد يجد الحس المشترك نفسه أمامها عاجزا عن إعطاء التفسيرات الموضوعية لما حدث ولما يحدث،وقاصراً عن الإلمام بالتفاصيل التي يمكن أن تفضي إلى معرفة الحقيقة أو معرفة جزء منها على الأقل. ولكن محاولة إستجلاء المعاني والدلالات وتحديد المسارات في السياق التاريخي لما حدث من طرف الفكر اللاَ م، تجعل الباحث أمام أسئلة جوهرية تطرح نفسها بشدة: كيف نفهم الحدث؟ كيف يتحول الحدث الطارئ إلى تغير دائم؟ ما مدى صحة الفرضية القائلة بجمود المجتمع الجزائري، بالنظر إلى الحركية التي يعرفها من خلال تعاقب الأحداث وتسارع وتيرة التغير الاجتماعي؟ في الأخير: هل ينبئ تواتر

الأحداث وتسارع التغير عن تطور طبيعي للمجتمع الجزائري–حيث يضطلع هذا الأخير بتسيير شؤونه– أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد إعادة إنتاج للتاريخ الماضي؟

تمثل أحداث أكتوبر1988، إذن الحدث الأبرز في تاريخ الجزائر المستقلة من حيث الدلالات والمعاني، والأشد وقعاً في تحريك قضايا ظلت معلقة أو مؤجلة منذ الحقبة الإستعمارية. لكن الشيء الأكيد هو أن تمرد الشباب في المدن الكبرى، قد أسهم بشكل واضح في كسر جمود النظام السياسي، وفتح له مجالاً للتفاوض حول الإنتقال إلى وضعية جديدة يميزها التغير في التنظيم الاقتصادي والسياسي. كما سمح من جهة أخرى، بإعطاء نفس جديد للمجتمع المدني من خلال إثارة وتحرير قضايا الهوية والثقافة والشباب والمرأة وحرية التعبير...إلخ، مما أدى إلى ظهورها على السطح بشكل خجول أحياناً، وقوي أحياناً أخرى، إلى درجة الإنزلاق والإنفلات إلى العنف والعنف المضاد.

حتى نفهم تفاعلات أحداث أكتوبر1988، يستوقفنا مصطلح المجتمع المدني[2] طالباً التعريف به، وتبيئته في السياق الجزائري، وهو ما أفردنا له العنصر الموالي.

أولاً : المجتمع المدني وإشكالية التعريف.

يعتبر تاريخ المجتمع المدني في الوطن العربي حديثاً نسبياً مقارنة بالدول المتطورة. ويمكن ملاحظة الكثير من أوجه التشابه بين بلدان المغرب العربي مثلا، من خلال أشكال التطور، وأنماط التجنيد لفعالياته، واستراتيجيات المطالبة والنضال لدى منشّطيه، سواء تعلق الأمر بمعارضة الدولة أو الحياد أو الوساطة. ويمكن إجمالا تحديد ثلاثة مراحل أساسية لتطوره:

1. المرحلة الكولونيالية: تميزت بالركود والتهميش والإستغلال لمصلحة الأنظمة الاستعمارية.
2. مرحلة الاستقلال والأنظمة الاشتراكية: تميزت بالخمول أو الجمود؛ حيث سيطرت عليه الدول الوطنية الاشتراكية التي أطرته إيديولوجياً ، وشددت عليه

المراقبة والخناق؛ حيث يمكن القول أن الدولة قامت بـ"تأميمه" تقريبا كما فعلت مع المحروقات والقطاعات الاقتصادية ووسائل الإنتاج.

3. مرحلة الإنبعاث والتجديد: تميزت بتمأسس المجتمع المدني كطرف فاعل، تحررت فيه الفعاليات المدنية من هيمنة الدولة، وكسرت ثقافة الصمت والكبت.

يتمحور موضوع هذه الورقة حول المرحلة الأخيرة التي صادفت أحداث أكتوبر 1988 كبداية لها. حيث عرف المجتمع المدني دفعة قوية بعدها، وتمكن من التَّجذُّر إجتماعياً ومن توسيع قاعدته الجماهيرية. لكن ذلك لم يمنع من إنحيازاته إلى السلطة أو المعارضة الحزبية من أجل الحصول على الدعم السياسي والإقتصادي. إذ يعتمد المجتمع المدني على إستراتيجيات متعددة في تعامله مع الدولة، وذلك وفقاً لوضعية موازين قوى كل طرف، إذ تأخذ أشكالا مختلفة من الموالاة والخضوع والمبايعة، أو المطالبة الإحتجاجية، أو الشراكة الإيجابية حول المشاريع المشتركة[3].

نظرا للغموض الذي يكتنف علاقة الدولة بالمجتمع المدني بالنسبة للجزائر كبلد مستعمر سابقاً ، فإن ذلك ينعكس على تعريفه وعلى تأصيل مفهومه وتوطينه في دراسة التغير الإجتماعي. وعلى إعتبار إستحالة نقل أو زرع التجربة الغربية في البلدان العربية، فإنه ينتج لدينا خلط بين المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني: كالمجال العام والمجال الخاص، الفردي والجماعي، السياسي والإجتماعي...إلخ.

لقد عرفت المجتمعات العربية عموما حركات اجتماعية على ثلاثة مراحل: التمردات العنيفة، فحملات القمع والردع، ثم العودة إلى الهدوء من جديد. في خضم هذه الصيرورة يتم إكتشاف التجربة الإجتماعية؛ حيث تتحرر المجتمعات من وهم هيمنة الدولة، لتفرض نفسها كموضوع مركزي للتحليل والنقاش، من جهة؛ وكفاعل مستقل بممارساته الإجتماعية الخاصة، من جهة أخرى[4]. يرى علي الكنز في هذا الصدد أنه: "...أمام التطور الأفقي للممارسة الإجتماعية، هناك تطور عمودي لممارسات الدولة بمعية ثقافة الأحادية والإحتكار والإستئثار بالسلطة، والتي لا تكتفي بالأشكال التقليدية القديمة للصراع المبنية على الهيمنة والقوة، وحل النزاعات عبر الشرعية وقوانين الإجماع والإقناع [...] فالدولة أصبحت في مواجهة خفية للمجتمع

– تستغله من حيث لا يدري– سجينة منطقها الخاص المبني على السيطرة والإكراه، بعد أن تقلصت إلى نواتها القمعية"[5]. من خلال ما سبق، فإنه يمكن ملاحظة أن فشل الدولة الوطنية آنذاك كان مزدوجاً : فشل في تأطير المجتمع و"دولنته" (تأميمه) من أجل التحكم في بنياته وأنساقه وتعبيراته؛ وفشل في تحقيق توقعات هذا المجتمع، خصوصا توقعات الشباب.

وحتى نقرب وجهات النظر نحن نأخذ تعريف المجتمع المدني كالتالي: "...المجتمع المدني نمط من التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن السلطة. وهذه التنظيمات في مختلف مستوياتها هي وسائط تعبير أو معارضة أو مساندة بالنسبة للمجتمع تجاه السلطة القائمة. وبهذا فهو يمثل مرتكز الحياة الإجتماعية الرمزية والسياسية والثقافية والهوياتية للأفراد، والتي لا تخضع لهيمنة السلطة [...] هو هامش قد يضيق أو يتسع –بحسب طبيعة علاقة المجتمع بالنظام السياسي– ينتج فيه الفرد ذاته المبدعة وحياته بتضامناتها ومقدساتها... هذه الهوامش التي تفصل المستوى الإجتماعي عن المستوى السياسي هي التي نسميها مجتمعاً مدنياً "[6].

ثانياً: التمرد الشباني أثناء أحداث أكتوبر 1988، إنتفاضة أم حركة اجتماعية.

يرى René Galissot أن "الإنتفاضة تسهم عموما في تحقيق الإستمرارية أكثر من إحداثها القطيعة"، ويمكن أن تضمن إعادة بعث النظام السياسي، وتجديد العلاقات بين الدولة والمجتمع؛ حيث أن أحداث أكتوبر كلت سبباً في إحداث تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، إنتهجتها الدولة مباشرة بعد إستعادة النظام، وذلك بالإعلان عن تعديل الدستور، وتفعيل دور رئيس الحكومة كمسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني، والتطلع إلى التعددية الحزبية[7].

ولكن السؤال الذي يستوقفنا هنا هو: هل يمكن إعتبار تمّيز المجتمع الجزائري بخصوصيات فرضتها تجربته التاريخية، حالة متفردة أو إستثنائية تتطلب مقاربة خاصة؟ لقد كان التمرد الجماعي والنزول إلى الشارع كشكل من أشكال التعبير عن

السخط والتذمر الشعبي، ظاهرة متكررة في بلدان المغرب العربي، خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات. بالنسبة لانتفاضة أكتوبر1988، فإن غياب تنظيمات سياسية وإجتماعية فاعلة في قيادة هذه الإحتجاجات، وغموض المطالب المعبر عنها، هو ما جعلها تختلف في تعريفها وتفسيرها عن **الحركات الإجتماعية** التي تتميز بالتنظيم المبرمج، وتقودها جماعات تناضل بشكل رسمي من أجل حماية أو ترقية أهداف ومطالب ذات طابع اجتماعي.

يضاف على ذلك تبلور إتجاه حديث في العلوم الإجتماعية يقضي بفصل الإنتفاضة أو التمرد (les émeutes) عن الحركات الإجتماعية[8]، فهي تتميز بطابعها العشوائي والقصير المدى، وتغيب فيها رهانات واضحة معبر عنها، وإستراتيجيات فعل معدة مسبقاً وتدريجياً في شكل صيرورة إجتماعية... وعلى إعتبار أن الحركات الإجتماعية قد عُولجت في العلوم الإجتماعية بشكل عام في إطار الإقتراب الماركسي الذي يربطها بالصراع الطبقي، وإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية من خلال التقسيم الإجتماعي للعمل، وتقسيم الفضاء في المناطق الحضرية، فإن Alain Touraine يرى أن الحركات الإجتماعية هي صراع إجتماعي يحمل مشروعا ثقافياً أو نزعة هوياتية[9]، يتعاطى فيه المجتمع المدني علاقات مع النظام السياسي ممثلاً بمؤسساته ومنظماته الحكومية. وتختلف هذه العلاقات في محركاتها وآلياتها بإختلاف المجتمعات والفضاءات والإيديولوجيات...الخ، يضاف إلى هذا أشكال تنظيم المجتمع المدني وهياكله الرسمية أو الشرعية المخولة للتفاوض بإسمه حول المزايا الإجتماعية والإقتصادية والرهانات الثقافية: من لجان الأحياء، وجمعيات حماية المستهلك، والنقابات، والجمعيات والأحزاب السياسية...الخ وهي تدخل جميعها في إطار الصراع الطبقي (الإقتراب الماركسي) في حالات التغير والتحول الاجتماعي. وتتلخص خصوصية هذه الحركات في كونها تتجاوز العلاقات الإقتصادية للإنتاج إلى حقل الثقافة وأشكال الإجتماع، وإنتاج المدنية والتحضر، واستبطان القيم والمعايير الاجتماعية...الخ

غياب مثل هذه الحركية في الجزائر، وانغلاق الساحة السياسية في عهد الحزب الواحد، وإنحسار قنوات التعبير عن التطلعات والمعاناة والغضب والتذمر[10]، مع تكريس خطاب سياسي رسمي يضع الشباب في مركز الإنشغالات وعصب التنمية، في حين أنه –على أرض الواقع– لا يمثل سوى الهامش، إذ يظهر تناقض صارخ بين الواقع الرسمي (في الخطاب السياسي)، والواقع المعاش (في الوعي الشباني). كل هذا جعل من الإنتفاضة والتظاهر في الشارع هي السبيل الوحيد لتعبير الشباب في المدينة عن تذمرهم وسخطهم وغضبهم على/ومن الواقع المعاش[11].

تكرار الظاهرة في الجزائر قبل وبعد أكتوبر 1988، يعطي **للانتفاضة** طابع الظاهرة الشبانية، أكثر من كونها حدثاً عابراً بالنظر إلى ما يمثله النزول إلى الشارع في كل مرة للتعبير عن الإنشغالات وعدم الرضا، مع العلم أن **الغضب الجماعي ليس مجرد تجميع للغضب الفردي**. إضافة إلى أن الشارع –في الوسط الحضري– يمثل بالنسبة للشباب مجالا غير مشغول، تنعدم فيه مؤسسات الدولة وسلطة الضبط والمنع الرسمي، يتسنى لهم فيه أن يتخلصوا من ذلك العنف المستبطن لديهم، مسقطين إياه على ما يمثل أو يرمز إلى الدولة أو النظام، ويمثل لهم كذلك تمرداً على الفضاء الخاص الضيق، وإنفتاحا على الفضاء العام الأوسع، الذي يحقق لهم الشعور بإمتلاك جزء من الحياة الإجتماعية. وربما لأن الشباب في الجزائر يكتشف خلال مراحل حياته أن **العنف هو جزء من التنشئة الإجتماعية** التي يتلقاها كطفل في فضاء الأسرة والمدرسة، لتصبح الإنتفاضة فرصة لهم لكي يفرغوا تلك الشحنة من الكبت النفسي والفكري، أو ربما خطوة أولى في طريق مسارهم النضالي، في إطار التنشئة السياسية.

ثالثاً: "أكتوبر88، تطور أم قطيعة"، بحث في أزمة الهوية لدى الشباب.

في كتاب صدر سنة 1991 تحت عنوان: "أكتوبر 88، تطور أم قطيعة"[12]، يرى امحمد بوخبزة صاحب الكتاب، أن الإنتصار الشعبي الذي جسده إسترجاع السيادة الوطنية (1962)، نتج عنه مكاسب إجتماعية وسياسية وإقتصادية يمكن

إعتبارها غنائم حرب، إحتدم الصراع حول توزيعها. هذا الصراع –وإن كان مضمرا– تسبب في قلب التراتبية الإجتماعية والإقتصادية؛ حيث ظهرت طبقة من الأثرياء الجدد –بالمضاربة والاحتيال، وإغتصاب الأراضي الفلاحية والمزارع التي تركها المعمرون الأوربيون– إستحوذت على معظم الامتيازات وإحتلت الفضاء العام كممثل للنخبة في الجزائر المستقلة. لكن ثراءها في ظرف قياسي –كان الوصول إليه في ظروف عادية يتطلب جهدا ووقتاً كبيرين– وتشكلها فيما بعد، كجماعة ضغط مباشر وغير مباشر على أجهزة الدولة، والتي فقدت قسطاً معتبراً من مصداقيتها جراء ذلك، أثار الشكوك حول تواطئ الدولة مع تلك الطبقة، وأفرغ مشاريع التنمية والتقدم والرقي من محتوياتها.

نتج عن هذه الوضعية حسب رأي امحمد بوخبزة معادلة غير متوازنة: فكلما زادت التطلعات والحاجيات الإجتماعية إلحاحاً، كلما أصبح إشباعها شاقاً ومتعباً ، فكثرة الوعود وقلة الإنجازات ترتب عنها إنطباع لدى الطبقات المتوسطة بأن الدولة لا تخدم مصالح الشعب، بقدر ما تخدم مصالح ممثليها. ووجد الشباب أنفسهم بين الرغبة في تحقيق النجاح الإجتماعي من خلال الطرق المشروعة (التطور الطبيعي) من جهة، والزامية التحالف مع هؤلاء الوافدين الجدد على قمة التراتبية الإجتماعية، من جهة أخرى، من أجل التمتع بمزايا الإستقلال والتنمية. إذ يشير امحمد بوخبزة هنا إلى أن إنقلاب التراتبية الإجتماعية ترافق مع إنقلاب في التراتبية الثقافية، عبر المساس بقداسة القيم والمعايير الإجتماعية القاعدية الضامنة لتناسق المجتمع. حيث أصبحت الدولة (الجهاز) في المنطق الاجتماعي للطبقات المتوسطة ذات نزعة زبونية تفضيلية، تعمل على تكريس مبادئ التنظيم التقليدي القائم على أساس روابط الأسرة والعشيرة والإنتماء الجهوي[13]؛ والتي يفترض أن تخضع إلى سلطة القانون، والقانون فوق الجميع.

لكن المفارقة الناتجة هي أن نفس هذه الطبقات المتوسطة، حلت هي الأخرى وافدة على الفضاء الحضري فيما بعد –ما أثار الحديث عن ظاهرة أريفة المدينة (rurbanisation)– بكل ما تحمله من ثقافة تقليدية، حيث أن الإشكال الذي

إعترضها هو عدم قدرتها على الإنخراط الكامل في الثقافة الحضرية، بل بقيت تعاني آثار الاجتثاث والتجاذب –لدى أطفالها بالخصوص– بين قيم الأصالة والتقليد في الأسرة، وقيم المعاصرة والتحديث في المدرسة. فأطفال هذه الطبقات –الذين أصبحوا شباباً في الثمانينيات والتسعينيات– صادفوا صعوبات في التكيف مع الحياة الحضرية، بداية مع الحياة المدرسية، ثم الحياة المهنية –بعد تسربهم من المدرسة– نظراً لعدم توافرهم على شهادات أو مؤهلات مهنية تسمح لهم بالإندماج الإجتماعي (في سوق العمل أولا)، هذه الوضعية ترتب عنها إختلال للعلاقات مع الأسرة أولا، وانقطاع لهؤلاء عن المؤسسات الرسمية للتنشئة الإجتماعيةوالمثاقفة ثانياً . فإحتضنهم **الشارع** كفضاء حر لتطبيق حلولهم المبتكرة لملء فراغهم النفسي والزمني، من خلال العمل غير الرسمي: "الترابانـدو"، البيع على الأرصفة، وحتى السرقة والابتزاز[14].

إن إنحسار دور الأسرة في الإنتاج البيولوجي، وتعقد دورها كمؤسسة لإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة، وكخلية للتربية والمثاقفة – في خضم الوضعية السابقة– أدى بشكل غير مباشر إلى تحول تلك الأدوار إلى المؤسسات الرسمية كالمدرسة ووسائل الإعلام، والفضاءات غير الرسمية كالشارع وجماعة الأقران. وبدلاً من أن تكون الأسرة النووية راعية، فإنها هي الأخرى –ونتيجة لإنقلاب التراتبية الإجتماعية– أصبحت عبئاً تحتاج إلى الرعاية، يرعاها الآباء والأجداد (حتى وهم موتى من خلال معاشات التقاعد الأوربية) وهو ما يكرس سلطة الأكبر سناً ، ويسهم في تهميش الشباب وتقزيم مكانتهم ودورهم الإجتماعي. هذا التهميش ساهم في تزايد الغموض للعلاقات مع الأسرة والإنقطاع عن الفضاءات التي تتشكل وتستبطن فيها قيم ومعايير الإجتماع البشري في المدينة.

وباعتبار غياب تأطير فعلي للحركية الإجتماعية داخل الأسرة والمدينة كفضاءات لتنشئة ومثاقفة الشباب، فإن ذلك أسهم في ميلاد **الشباب** كشريحة إجتماعية خارج الإطار النظامي، تقاوم من أجل إحتلال مكانة إجتماعية، كما أسهم في تشكل فكر أو إيديولوجيا تبتعد تدريجياً عن مشروع المجتمع المكرس في إيديولوجيا الدولة الوطنية الناشئة. ولا يعبر هذا عن جمود أو فراغ ثقافي، بقدر ما يحيل إلى تشكل

ثقافة جديدة مغايرة –إحتجاجية كلما توفرت الظروف– تحتوي على تمثلات للمشاكل التي طرحتها التنمية خاصة إشكالية **الهوية** وحدود التوازن الإجتماعي.

رابعاً:الخطاب السياسي أمام رهانات انتفاضة أكتوبر 1988.

لقد كشفت انتفاضة أكتوبر عن الأزمة التي كانت تعيشها الهوية الشبانية، ومثلت قطعا بين منطقين مختلفين: الأول تحمله الثقافة الشبانية، التي تتمثل نفسها "كيانا مهمشاً"، ضائعاً بين أبعاد هوية إجتماعية مختلطة إلى حد التناقض؛ والثاني تحمله ثقافة الدولة التي سعت إلى صنع سعادة الآخرين حسب تمثلها لهم، متجاوزة تطلعاتهم وحاجاتهم، إما عن جهل بها، أحيانا، أو سوء فهم لها، في أحيان أخرى... فـالهوية ليست شيئا جامداً ونهائياً ، بل هي نتاج إشتغال دائم على الذات، وابتكار متجدد بدون إنقطاع، وهي تعكس التحولات الأكثر حيوية التي يشهدها المجتمع في علاقته مع ذاته ومع الآخر... لأن المهم –عندما يتعلق الأمر بآليات إشتغال المجتمع– ليس عدد الهويات المستبطنة بداخله، ولكن المهم هو كيفية تعايش هذه الهويات وتواصلها، ووظيفة كل منها في صنع ديناميكية هذا المجتمع"[15].

الهوية الوطنية ترتكز على عمل دؤوب ومنهجي مبني على أساس مشروع المجتمع، من أجل تفتيح الذاكرة –منذ الطفولة الأولى– لاستيعاب القيم والمعايير المرجعية التي صنعت تاريخ هذا المجتمع، وتطوير الكفاءات والقدرات على الإثراء المتواصل لهذه الهوية. فالشخصية تتبني من التنشئة في الأسرة والمثاقفة في المدرسة، والتماثل والمحاكاة في مراحل اللقاء مع الثقافات الأخرى، وهي تتجسد من خلال الهوية بتعريف الذات وتمثل الآخر...

حسب اعتقادنا، فإن الخطاب السياسي قد ابتعد عن هوية الفضاء الرمزي الذي يوجد بداخله الكيان الاجتماعي. فكيف يمكن أن تتحقق المواطنة والوجود السياسي، عندما تكون الهوية الثقافية المجتمعية تعبر عن الهامش؟ ويحتدم الصراع المضمر أو المكبوت حول التموقع في الفضاء العام بين منطقين بعيدين تاريخيا. فالشباب كهامش تتجاذبه هوية تقليدية (ريفية)، وهوية حداثية (حضرية)، وهم يختلفون عن الآباء من حيث المستوى التعليمي، ولكنهم في تبعية إقتصادية للأسرة التي يعيلها

نفس الآباء؛ لا يملك الشباب رصيداً نضالياً ولا ذاكرة تاريخية مرتبطة بالثورة، والمقاومة، والكفاح... وليست لهم مرجعيات يستمدون منها شرعيتهم ومكانتهم، ولا يعترفون بشرعية السلطة القائمة، لأنهم لم يشاركوا لا في إختيارها، ولا في خياراتها[16].

بالنسبة للنظام السياسي الذي وإن لم يعطي لمسألة الهوية والثقافة القدر الكافي من الاهتمام –الأولوية للاقتصاد والتصنيع– فإنه قد أخفق في ترجمة الخيار الإشتراكي إلى برامج واستراتيجيات فعالة وجديرة بتدبير الواقع الثقافي المتنوع –أو المتعدد إن صح التعبير– وفق قواعد عقلانية تؤدي إلى صهر الإختلافات والتناقضات في بوتقة مجتمع مختلط إجتماعياً وثقافياً ، منفتح على الحوار والتواصل والإعتراف بإختلافات الآخر. مما يوحي بفشل أو تعطل صيرورة إستبطان الشباب لشخصيته الثقافية والإجتماعية والتاريخية. حيث أن الجهل بالثقافة الدينية الإسلامية في تاريخها وأعلامها وعلاقتها بالحداثة، وما قدمته للعلوم الدنيوية، قد فوَّت على الشباب فرصة التعرف على الفكر الإسلامي الذي يسمح له باكتشاف عالم غني بمعارفه، ويمكنهم من التموقع والتحصن كلما تطلبت الحاجة ذلك[17]. يقول مالك بن نبي في هذا السياق أنّ شعباً يفقد تاريخه، يفقد حتماً ثقافته.

بالمجمل، يمكن القول بأن الشباب كان يعيش حاضراً متأزماً ، ومستقبلاً ضبابياً ، وماضياً غائباً ، عكس الآباء ذوي الماضي الثوري المجيد والمقدس، والحاضر المُطمئِن، والمستقبل الذي يرونه في أبنائهم. فالإختلال كان يتجلى على مستوى الشخصيات الفردية في شكل تناقضات وتعارض في السلوكات والمواقف؛ وكانت ثقافة الصمت المفروضة –على الشباب كما على المجتمع– تثبط أي مبادرة للإستقلالية، وكأن الفرد عنصر متجاوز غير ذي أهمية.

لكن أحداث أكتوبر 1988 أتت لتسهم في تنامي الوعي الفردي أن هذا الإختلال (هذا الواقع المختل) لا يعنيه وحده، بل يشمل كل أفراد المجتمع. وينطبق هذا كذلك على فعاليات المجتمع المدني التي تراءت لبعضها البعض مباشرة بعد إندلاع المظاهرات؛ فعمدت إلى التحرك والمشاركة تعبيراً عن إنشغالاتها وهمومها (بدافع التضامن الإجتماعي).

خامساً: ما بعد الانتفاضة، أو إعادة إنتاج الصراع بين الدولة والمجتمع.

لقد أسهمت إنتفاضة أكتوبر 1988 –من دون شك– في إنهيار جزئي للنظام الثوري القائم على الإيديولوجية الإشتراكية وربما كان ذلك الحدث تاريخاً لميلاد شريحة الشباب كفاعل إجتماعي مستقل، أدى ولو بشكل غير مباشر، إلى إنبعاث الحركات الإجتماعية الكلاسيكية: العمالية، النسوية، الفكرية... الفاعلة للتغير الاجتماعي. فدستور 23 فبراير 1989، كان مبادرة نتجت عن استفاقة الدولة وقطيعة مع الخيار الاشتراكي، أسست من خلاله قواعد لعبة جديدة تسمى: **الديمقراطية**؛ حيث تعترف الدولة الديمقراطية الناشئة للمجتمع المدني بحقوقه التقليدية في الجانب الإقتصادي والثقافي والإجتماعي: **دولة تحترم حقوق الإنسان**. هذا الدستور الذي كان حسب بعض المحللين أحسن تعبير عن الرسالة التحررية التي حملتها ثورة الفاتح من نوفمبر العام 1954، والتي حورها –ولو بغير قصد– الخيار الإشتراكي وممارسات سياسة الحزب الواحد. لكن المتعارف عليه هو أنه لا يمكن إقامة أي بناء متين ومستديم داخل أي مجتمع، ما لم يكن هذا الأخير معنياً ومضطلعاً بتسيير شؤونه. فالأمر يتطلب شكلاً من التواطؤ أو التساند (complicité) بين الدولة والمجتمع من أجل السير إلى الأمام[18].

وعلى إعتبار أن التغير الاجتماعي يشتمل في مرحلة أولى على تنظيم الأفراد في جماعات، يختل توازنها وتضطرب علاقاتها – في مرحلة ثانية– نتيجة عدم إشباع الحاجيات النفسية والإجتماعية بنفس الدرجة وبالقدر الكافي المرضي لجميع الأطراف، ليجنح هذا البناء الإجتماعي، من خلال ديناميكية هويته الثقافية، إلى إستعادة التوازن وإعادة تنظيم العلاقات الإجتماعية في أشكال أخرى،أكثر تكيفاً مع الواقع المحيط؛ فإنه يمكن إعتبار إنتفاضة أكتوبر 1988، المنعطف الذي حاول فيه المجتمع الجزائري إستعادة توازنه الذي إختل عبر الزمن بفعل تخلخل القيم والمعايير الاجتماعية، خاصة في الفضاء الحضري، الذي شهد إنقلابا للتراتبية الإجتماعية والثقافية، وتباطأت فيه آليات الضبط والتعديل الذاتي، وتراكمت لديه المشاكل إلى أن

تحولت، بفعل **الكبت** والمنع غير المباشر، إلى **طابوهات**، قد يكون رفعها أو تحريرها مكلفاً وخطيراً في غالب الأحيان[19].

لقد كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن حجم التذمر والعنف المكبوت في نفوس الشباب، وشراسة النظام السياسي في الدفاع عن مصالحه: لقد غابت **قوة العقل**، وحضر **عقل القوة**، لم يكن هناك من يدعو إلى التعقل. كانت مواجهة أو تصادما بين نظام سياسي صلب وقوي، أقحم **قوات الجيش الشعبي الوطني** –غير معدة لمثل هذه الأمور– ضد مجتمع إحتجاجي "مختل"[20].

لكن ذلك لم يمنع حسب رأينا من السماح لنفس النظام السياسي من الإنبعاث في طُبَّة جديدة وبإيديولوجية جديدة، حيث قّرر التحول بمقدار 180°، كما سمح أيضاً بترسيم منطق جديد في تسيير الشأن العام، بتطبيق قواعد النجاعة الإقتصادية وإقصاء كل ما هو ضعيف من النشاط الاقتصادي والنفوذ السياسي والإجتماعي، ليستمر التعارض بين الخطاب والممارسة، ويستمر منطق سيادة علاقات الأسرة والعشيرة والانتماء الجهوي –بدلاً من المعايير الموضوعية الأخلاقية والثقافية المكرسة قانوناً– في إثقال كاهل التنظيم الإجتماعي بالتجاوزات والخروقات.

إن ما ربط الشباب بالدولة –والعكس– في تلك الأحداث هو الفضاء الحضري الذي دارت فيه المواجهات[21]؛ حيث لم يتناسب تمركز الشباب في المدن وارتفاع المستويات التعليمية والمؤهلات المهنية لديهم، مع حجم سوق العمل الذي لم يكن في مقدوره إستيعاب العدد الكبير من هؤلاء الشباب الوافد على سوق العمل كل سنة، هذا بحساب عدد المتخرجين من الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني والمتسربين من المدرسة بمختلف أطوارها. تزامن نمو حجم هذه الفئة الطَبَّالة بمعية التعمير غير المنظم –النزوح الريفي والبناء الفوضوي– هو ما جعل الهامش يتحول إلى **أغلبية إجتماعية**، دون أن يتشكل **كطبقة** بأتم معنى الكلمة (underclass)، بالنظر إلى أنها لا تملك ثقافة طبقية أو عمالية؛ بل تعبر عن "ثقافة الفقر" (الهامش) التي لا تستطيع أن تعبر عن نفسها بالحوار والتفاوض، بقدر ما تلتجئ إلى التجسيد المادي

للعنف. النتيجة الحتمية لهذا الإختلال الإجتماعي هي تنامي الغضب الجماعي وإنفجاره في إنتفاضات مؤقتة لكنها متكررة[22].

في المقابل، نجد أن إستراتيجية الدولة بوضع الشباب في **حالة إنتظار** لتغير الوضعيات والمكانات الإجتماعية أدت إلى تواصل تبعية الشباب للدولة ونكوص المجتمع المدني[23]. فغياب المعالجات الفعلية والنهائية لمسألة الهوية والثقافة الشبانية في الفضاء الحضري وتجاهل الدولة لهذه الفئة بمشاكلها وتطلعاتها، جعل المعاش اليومي للشباب أشبة ما يكون بقاعة الإنتظار[24] التي يسودها الصمت والتوتر والقلق من طول فترة الانتظار، والتأمل في فضاء مغلق ضيق يحجب الرؤية مع محاولات الترويح عن النفس بالإنشغال بأي شيء أو أية فكرة وملاحظة أفعال الآخرين دون فهمها أحيانا، وكأن المنتظر يعيش على هامش الأحداث أو على هامش الزمن. فإذا كان المشروع التنموي بعد الإستقلال قد سمح لفئات واسعة من الطبقات المحرومة –من طرف الإستعمار– بالإرتقاء الإجتماعي والإستحواذ على مراكز صنع القرار، فإن هؤلاء عمدوا بعد ذلك من خلال مكانتهم إلى غلق النظام أو اللعبة بإحكام في وجه الشباب الطموح والمتفائل والمتطلع إلى **حياة وغد أفضل** (Pour une vie meilleure)[25].

قد ينبئ عدم إستمرار الإنتفاضة لمدة طويلة، بأن النظام قد استرجع وعادت المياه إلى مجاريها كما يقال، وأن السلم الإجتماعي قد تحقق. لكن السؤال يبقى مطروحا حول إمكانية مطابقة هذه المقولة على حالة الجزائر؟ فإذا كانت الحركات الإجتماعية الكلاسيكية –العمالية على الخصوص– تستهدف غزو أو إستعادة البنية المادية، فإن الحركة الإحتجاجية تسعى إلى تملك واسترجاع الزمن والفضاء والروابط والعلاقات في الوجود اليومي[26]. ذلك أن إنتفاضة الشباب في الجزائر كانت تستهدف مطالب رمزية تتعلق بالمكانة الإجتماعية والعدل والحق في العيش الكريم بعزة وكرامة. فالهوية بالنسبة للشباب هي أن تعيش **رجلا كبقية الرجال**.

خاتمة:

في الختام، يمكن أن نلخص أهم نتائج بحثنا في أربعة نقاط:

النقطة الأولى: أن هيمنة الدولة في الجزائر على وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية آنذاك (تماما كما هو الحال اليوم، ولكن بشكل مستتر)، جعلت من الإنتفاضة في شوارع المدن تأخذ فترة معينة من اليوم؛ حيث يعلن المتظاهرون غضبهم نهاراً جهاراً . هذه الإستراتيجية ترمز إلى رغبة الشباب في استقطاب مساندة وإعتراف بقية فعاليات المجتمع المدني، وتستهدف كذلك إضفاء نوع من المشروعية الإجتماعية على أفعالهم، وإسماع صوتهم للآخر (الدولة أو النظام). أما العنف المادي الملموس ضد كل ما يرمز إلى الدولة أو ممثليها، إنما يعبر عن اتساع الهوة بين الشباب والدولة (نكوص المجتمع المدني)، وعن التواطئ بين الوعود غير المنجزة والتطلعات المتبخرة.

النقطة الثانية: أنه يبدو وكأن للشباب الجزائري إستعداد فطري (Habitus) للانتفاضة، ويكفي منبه بسيط أو تافه أحيانا، لكي ينقلب العرس إلى مأتم. فوفاة شاب خطأ في مواجهة مع شرطي أو دركي مثلا –ولو دفاعاً من الشرطي عن نفسه– تثير مظاهرات ضد المؤسسة الأمنية كلها، وضد النظام والدولة، وتتجند الطاقة البناءة في إتجاه الهدم والتدمير. يعود هذا في إعتقادنا إلى أن الهوية الشبانية تنتهج الإستراتيجية والعقلانية، بتعزيز نزعة التضامن العضوي ضد الآخر، الذي يرمز غالباً إلى النظام أو الدولة، ويمكن أن نفسر ذلك بأن تشابه ظروف الوجود والمعاش اليومي، وإن كانت تسهم في صنع إنعزال وإقصاء الجماعة عن بقية المجتمع –إلى حد تعرفها كهامش– فإنها تؤدي بشكل أكبر إلى ميلاد أشكال جديدة من الروابط الإجتماعية بين الأفراد، وتقوي إتجاهاتهم إلى الإنغلاق والتقوقع على الذات: في هوية الحي، أو الفئة الإجتماعية، أو العرق، أو المذهب الديني... فرابطة التضامن لا تنتج عن شبكات التنظيم الرسمي، بقدر ما هي نتيجة حتمية للاجتماع والمثاقفة، وتمثل للمصير المشترك.

النقطة الثالثة: إذا أمكن ملاحظة صلابة النظام السياسي في ردة الفعل، وحرصه على قمع أي حركة خارجة عن إطار شرعيته (الدولة تقلصت إلى نواتها القمعية؟)، فإنه يلاحظ أيضا، محاولات الدولة إستقطاب المجتمع المدني، وإستخدام الشارع،

ومنافسة الشباب في تَفَكُّك الفضاء العام، بتنظيم المسيرات السلمية المرخَّصة، لإستقبال المسؤولين، والحملات الإنتخابية، والمسيرات التضامنية مع الشعوب المضطهدة، والإحتفال بالإنتصارات الرياضية... لقد سعت الدولة من خلال هذه المبادرات إلى إستباق النزول العفوي للشباب إلى الشارع، وإمتصاص الغضب الجماعي بتمثيل معاناته ومواقفه وأحاسيسه وعواطفه.

النقطة الرابعة: يمكن أن نضيف على كل ما سبق أن المجتمع المدني في الجزائر، قد أصبح رهاناً تتصارع الدولة والمواطن حول إستقطابه وإمتلاكه، وأنه يعيش في وضعية من المد والجزر بدلاً من أن يكون وسيطاً بينهما. ويمكن الإفتراض بأن المسرحة السياسية للنقاش حول الهوية والثقافة الشبانية، وشخصنة السلطة وإجلال الحاكم والكرسي، وإخضاع الزمن السياسي إلى إيقاع دوري، يترافق فيه تغير الحاكم أو رحيله **بالقطيعة مع النظام السابق**، وتدشين العهود الجديدة في كل مرة، مع تعرض المسارات التنموية إلى **الكسر** دون **الجبر**، قد يكرس الإنتفاضة والتمرد الشباني كظاهرة إجتماعية فريدة من نوعها في الجزائر، بإعتبار التمثل الأسطوري(mystification) المستبطن لدى شباب اليوم عن أحداث أكتوبر1988، وعن الإنتفاضة الفلسطينية وأمجاد الثورة، وبطولات الشهداء والانتحاريين... إلا أن ذلك قد لا يحدث لأن الغضب والعنف المادي والرمزي المتنامي داخل نفوس الأفراد، يحتويه في الأخير، مجتمع يجنح إلى الإجماع والوحدة، فبعد أفول الحزب الواحد حل مكانه الفكر الواحد (du parti unique à l'esprit unique).

الهوامش

[1] عنوان مداخلة للأستاذ علي الكنز في الندوة الفكرية حول المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.)

[2] للمزيد راجع: بشارة عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

[3] عمر درّاس (إعداد وتنسيق)، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر المركز رقم 5، منشورات CRASC، وهران، 2002، ص 07.

[4] يقول علي الكنز في هذا الصدد: "... إن ما جعل إشكالية المجتمع المدني مطروحة الآن في الوطن العربي، حسب رأينا، هو المكان النظري السياسي لهذا اللقاء. وبالفعل فإن غموض مفهوم المجتمع المدني له أكثر من دلالة فيما يتعلق بهذا الطابع المزدوج: المحددات السياسية والمحددات العلمية. في الوقت نفسه، هو يوضح الأشكال الجديدة لممارساته السياسية (الجمعيات، حقوق الإنسان، الديمقراطية)... فهو تعبير عن الزمن التاريخي الذي يعطي خصائصه للمجتمعات العربية الحديثة: تفسخ هيكل الدولة العربية التي تقلصت إلى نواتها القمعية، بالموازاة مع إعادة تشكل المجتمعات على قواعد جديدة... إن إعادة التشكيل هذه تجعل الحركية التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة. وفي المدينة يتم اكتشاف حاجات جديدة: العمل المأجور، المدرسة، الصحة، وسائل الإعلام العصرية... إن الذي يحصل ليس مجرد تغيير للإقامة، إنه تغيير لنمط الحياة...". أنظر: الكنز علي، "من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص 211.

[5] المرجع نفسه، ص 214.

[6] وناس المنصف، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988"، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت،، 1999 ص ص:239-253، ص 239.

[7] René Galissot, « *Emeutes, ordre étatique et désordre social* », in Didier Le Saout , Margarite Rollinde (dir), *Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspectives comparées*, Editions Khartala, Paris, 1999, p 19

[8] Didier Le Saout, Margarite Rollinde (dir), *Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb: Perspectives comparées*, Paris, Khartala, 1999, p 357.

[9] Rachik Abderrahmane, « *Sciences sociales et violences urbaines au Maghreb* » in PROLOGUES*, Changements politique et social au Maghreb*, N° 16,1999, p 20

[10] بخنق المجتمع المدني، والتضييق على الصحافة والإعلام، رغم دورهما المركزي في امتصاص **الغضب الشعبي** بالتعبير عما يحسه المواطن والتوسط له في إيصال رسالته إلى السلطة الحاكمة، ومحاولة الدولة اصطناع المعاش اليومي وإقصائه من التحليل السياسي والعلمي، وترك الأحداث غير مرئية، حيث ينقلب الحدث إلى **اللاحدث**.

[11] Rachik Abderrahmane, op.cit, p 20
[12] *Cf*. Boukhobza M'hamed, *Octobre 1988: Evolution ou rupture?,* Bouchéne, Alger, 1991.
[13] Ibid, p50.

[14] شاب لا يدرس ولا يعمل يمثل عبئا على الأسرة، ويتقلص هامش مجال تحركه داخل الفضاء المنزلي، فيلجأ إلى الفضاء العام (الشارع) للاختلاط بأقرانه المتماثلين معه ثقافيا واجتماعيا.

[15] عبد السلام الشدادي، "من أجل بلورة سياسة ناجعة في ميدان اللغة"، في مقدمات: *إشكالية اللغات والثقافة في المنطقة المغاربية*، رقم 17، 1999، ص 11.

[16] أنظر: عبد الناصر جابي، *"الأسطورة، الجيل والحركات الإجتماعية في الجزائر: أو الأب "الفاشل" والابن " القافز""*، في إنسانيات، المجلد 8، عدد 25-26، 2004، ص 43-54.

[17] الهوية تؤدي عملها عندما يكون الإحساس بالتهديد حول مقوماتها، أو التهميش والإقصاء من طرف الآخر.

[18] Djamel Guerid, « *L'Algérie, l'une et l'autre société* », in Abdelkader Djeflat (sous dir), *L'Algérie, des principes de Novembre à l'ajustement structurel*, CODESRIA, Dakar, 1999, p 182.
[19] Fanny Colonna, « *Radiographie d'une société en mouvement* », in Monde Arabe, Maghreb-Machrek, *Algérie, fin de l'unanimisme : Débats et Combats des années 80 et 90*, N° 154, Oct-Déc 1996, p 5.

[20] نقصد بالكلمة المعنيين فقدان التوازن وفقدان جادة الصواب أو العقل.

[21] ما ميز الفضاء الحضري آنذاك، هو نمو وتيرة التمدرس وتزايد نسبة البطالة، واضطلاع المواطن ببناء سكنه الخاص، ولو فوضويا دون مراعاة أي تخطيط أو مخطط المدينة.

[22] René Galissot, op.cit, pp 41-42.

[23] هذه الأخيرة التي تمكنت من بسط سيطرتها في حكمها للتنظيم الاجتماعي، حيث أن الحكمة ليست في الحصول على السلطة، وإنما الحكمة في الحفاظ عليها.

[24] المفارقة القائمة هنا، هي اعتراف الدولة في خطابها (الشعبوي) بشرعية الانتظارات، لكن دون العمل على إشباعها واقعيا. مما جعل الحاضر متأزما والمستقبل مبهما، خلق لدى الشباب على المستوى النفسي إحباطا نفسيا وفراغا وجدانيا، قد يلتجئ البعض إلى ملئه من خلال ابتكار الحلول الخاصة: كالانتحار، الهجرة (الشرعية وغير الشرعية)، أو الالتحاق بالجماعات المسلحة، وأخيرا ممارسة التطرف الديني بالانضواء تحت راية الحركات

الإسلامية المستفيدة من الانتفاضة، واستمدت نجاحاتها من ارتباك النظام السياسي في تسيير الأزمة. وهو ما يمكن ملاحظته في التفاف الشباب حول أحزاب: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الانتخاب المحلية والتشريعية سنتي 1990 و 1991 الملغاة.

[25] شعار ميز فترة حكم الشاذلي بن جديد في الثمانينيات. لكن الشباب حوره إلى: من أجل حياة في مكان آخر (Pour une vie ailleurs).

[26] Le Saout Didier, « *Les théories des mouvements sociaux. Structures, actions et organisations, les analyses de la protestation en perspective* », in INSANIYAT, *Mouvements sociaux, Mouvements associatifs*, N° 8, 1999, CRASC, Oran, p 150.

المراجع:

باللغة العربية:

1- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.

2- بشارة عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

3- بن سعيد العلوي سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، بيروت، 2001.

4- دراس عمر (إعداد وتنسيق)، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر المركز رقم 5، منشورات CRASC، وهران، 2002.

باللغة الفرنسية:

1- Boukhobza M'hamed, Octobre 1988: Evolution ou rupture?, Bouchéne, Alger, 1991.

2- Djeflat Abdelkader (sous dir), L'Algérie, des principes de Novembre à l'ajustement structurel, CODESRIA, Dakar, 1999.

3- Le Saout Didier, Rollinde Margarite (dir), Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb: Perspectives comparées, Khartala, Paris, 1999.

Revues scientifiques :

1- INSANIYAT, Mouvements sociaux, Mouvements associatifs, N° 8, Vol 3-2, CRASC, Oran, Mai-août 1999.
2- INSANIYAT, L'Algérie, avant et après 1954, N° 25-26, Vol 8-3-4, CRASC, Oran, Juil-déc 2004.
3- MONDE ARABE, MAGHREB-MACHREK, Algérie, fin de l'unanimisme : Débats et Combats des années 80 et 90, N° 154, Oct-déc 1996.
4- PROLOGUES, Changements politique et social au Maghreb, N° 16, Casablanca, 1999.
5- PROLOGUES, Problématiques de langue et de culture dans la région Maghrébine, N° 17, Casablanca, 1999.